ورجح الحافظ بن حجر انه سويد والد عقبة بن سويد الجهني لما في معجم
البغوي بسند جيد انه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
اللقطة قال وهو اولى ما فسر به المهمل الذي في الصحيح لكونه من رهط
زيد بن خالد وتعقبها العيني بانه لا يلزمه من كون سويد من رهط
زيد ان تكون حديثهما واحدا بحسب الصورة وان كانا في المعنى من باب
واحد فقال عليه السلام للسايل ولابي الوقت قال عرفها سنة
ثم احفظ ولابوي ذر والوقت ثم اعرف عفاصها بكسر العين المهملة
وبعد الفا المخففة الفم صاد مهملة اي وعاءها التي تكون فيه من العفص
وهو الثني كان الوعاء ينثني على ما فيه ووكاءها الخيط الذي يشد به راس
الصرة او الكيس ونحوها ولم يقل في هذه وعدد ها فيقاس بمعرفة خارجها
معرفة داخلها كالجنس هل هي ذهب ام غيره والنوع اهروية ام غيرها
والقدر بوزن او كيل او عده فان جا احد يخبرك بها اي اللقطة فادها
اليه فحذف جواب الشرط للعلم به والا بان لم يجي احد فاستنفقها اي بعد
ان تعرفها سنة فان جاربها فادها اليه قال اي السايل يا رسول الله
فضالة الغنم اي ما حكمها والاكثرون على ان الضالة مختصة بالحيوان
واما غيره من سائر الحيوان فيقال فيه لقطة وسوى الطحاوي بين الضالة
واللقطة ولابوي ذر والوقت ضالة الغنم بغير فا قبل الضاد قال عليه
السلام ولابي الوقت فقال لك ان اخذتها وعرفتها سنة ولم يجد صاحبها
او اخيك في الدين ملتقط الحر او للذيب ان تركتها ولم ياخذها غيرك
لانها لا تحمي نفسها وهذا على طريق السبر والتقسيم واشار الى ابطال قسمين
فتعين الثالث فكانه قال يتحصل الامر في ثلاثة اقسام ان تاخذها لنفسك
او تتركها فياخذها مثلك او ياكلها الذيب ولا سبيل الى تركها للذيب
فانه اضاعة مال واما عني لتركها للملتقط اخر مثل الاول بحيث يكون

الثاني

الثاني احق لانهما استويا وسبق الاول فلا معنى لترك السابق واستحقاق
المسبوق واذا بطل هذان القسمان تعين الثالث وهو ان تكون لهذا
الملتقط والتعبير بالذيب ليس بقيد فالمراد جنس ما ياكل الشاة ونحوها
من السباع قال السايل ولابي الوقت فقال ضالة الابل ما حكمها فتمعر
بتشديد العين المهملة اي تغير وجه النبي صلى الله عليه وسلم من
الغضب فقال عليه السلام مالك ولها استفهام انكاري معها حذاؤها
بكسر الحا المهملة وبالذال المعجمة ممدودا اخفافها فتقوى بها على السير وقطع
البلاد الشاسعة وورود المياه النايية وسقاؤها بكسر السين المهملة
والمد جوفها اي حيث وردت الماء تشرب ما يكفيها حتى ترد ما اخر والسقاء
العنق اي ترد الماء وتشرب من غير ساق يسقيها قال ابن دقيق العيد لما
كانت مستغنية عن الحافظ والمتعهد وعن النفقة عليها بما
ركب في طبعها من الجلادة على العطش والحفا عبر عن ذلك بالحذا
والسقا مجازا او بالحملة فالمراد بهذا النهي عما لا تعرض لها الا الاخذ
انما هو للحفظ على صاحبها اما بحفظ العين او بحفظ القيمة وهذه
لا تحتاج الى حفظ لانها محفوظة بما خلق الله فيها من القوة والمنعة
وما يسر لها من الاكل والشرب كما قال ترد الماء وتاكل الشجر ويلحق بالابل
ما يمتنع بقوته من صغار السباع كالبقر والفرس وبعدوه كالارنب
والظبي او بطيرانه كالحمام فهذا ونحوه لا يحل التقاطه عفارة لانه
مصون بالامتناع عن اكثر السباع مستغن بالرعي ان يجده
مالكه لتطلبه له للتملك ويجوز للحفظ صيانة له عن الحوزة اما
اذا وجده في العمارة فيجوز له التقاطه للتملك كما يجوز للحفظ وقيل
لا يجوز كالمنارة فان طرقها الناس بها لا يعم ولو وجد في زرع مهيب
جاز التقاطه للتملك والحفظ قطعا في المنارة وغيرها والمراد بالعمارة

وفي نسخة الاولى بانه
في العمارة يقتضي
بامتداد الخانية الى
بخلاف المنارة

Copyright © King Saud University